تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد و المخاطرة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري(1997/2000)

أ. أحلام بوعبدلي + د.خليل عبد الرزاق
جامعة الأغواط.

مقدمة:

تعتبر البنوك من الدعائم الأساسية للتحول إلى اقتصاد السوق، و لهذا عمدت الجزائر إلى إجراء العديد من الإصلاحات لتحسين مستوى أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية، خاصة و أنه في سنة 1990 كانت 65% من أصول هذه البنوك غير مدرة لعائد.وبناءا على ذلك كان صدور قانون النقد و القرض 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990، و الذي كان هدفه تهيئة البنوك التجارية للعمل وفق آليات اقتصاد السوق، ثم تلته إصلاحات أخرى أهمها كانت سنة 1994، و طبعا حتى تكون هذه الإصلاحات فعالة ، كان من الضروري تحسين نوعية محافظ هذه البنوك ، و التي شرعت السلطات المختصة في تطهيرها من خلال برنامج التطهير المالي الذي كانت أولى خطواته سنة 1991، و آخرها في نهاية سنة 2001.

فبعد هذه الإصلاحات، وخاصة منذ صدور القانون رقم 01/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية، أين أخذت معظم البنوك استقلاليتها، حيث اصبح بإمكانها اختيار عملائها دون ضغط من الدولة عليها لتمويل المؤسسات العمومية الاقتصادية.

فمن خلال هذه التغييرات أصبحت عملية إعادة تمويل البنوك التجارية العمومية الجزائرية من طرف بنك الجزائر غير مضمونة، لذلك اتجهت إلى العمل على تحسين أدائها، محاولة بذلك تحقيق أكبر عائد بأقل المخاطر، أو على الأقل الموازنة بينهما، وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه نظرا للتداخل بين هذين العنصرين، فالعلاقة بينهما طردية، حيث أنه كلما زاد العائد تزيد المخاطرة، و كلما زادت المخاطرة فإن أي مساهم في البنك سوف يطلب عائد أعلى.

من خلال ما سبق يمكن معالجة هذا الموضوع من خلال هذه المقالة التي نتناولها كمايلي:

أولا نتطرق إلى العوائد التي تحققها البنوك التجارية و المخاطر التي تواجهها، ثم بعد ذلك نحاول التعرض إلى المحيط البنكي الجديد و مدى تأثيره على الجهاز المصرفي، أما العنصر الثالث فنتكلم فيه عن مفهوم تقييم أداء البنوك التجارية و أ هم مؤشراته و أدواته، و العنصر الرابع حاولنا فيه تحليل العلاقة بين البنوك التجارية العمومية الجزائرية و المؤسسات الاقتصادية عبر الإصلاحات، و في الأخير و بغية توضيح كيفية تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد و المخاطرة، أدرجنا دراسة حالة لبنك القرض الشعبي الجزائري، وضحنا من خلالها التغيرات التي طرأت على أداء البنك خلال الفترة1997-2000.

1.العوائد و المخاطر البنكية:

1.1.العوائد البنكية:

تتمثل هذه العوائد في الإيرادات البنكية، والتي يمكن تلخيصها فيمايلي:

1.1.1.إيرادات الفوائد:

وهي مجموع الفوائد المكتسبة على كل أصول البنك، كالقروض و الودائع لدى مؤسسات أخرى، و الأوراق المالية[1]، فهي إيرادات تنتج عن استثمار أموال البنك [2]و هي كمايلي:

فوائد الأرصدة الدائنة لدى المصارف المحلية و المراسلين في الخارج:)أ

حيث أنه عوضا من أن يحتفظ البنك بالمبالغ عاطلة دون استخدام، فإنه يودعها لدى أحد المصارف المحلية التي تكون بحاجة إليها، و يحصل مقابل ذلك على فائدة بالسعر السائد في السوق، أما بالنسبة للأرصدة الدائنة لدى المراسلين في الخارج، فهي تتعلق بالتجارة الدولية، فهناك بلاد تمنح عليها فوائد و أخرى لا تمنح عليها فائدة.

ب) فوائد القروض و السلفيات و محفظة الأوراق المالية و التجارية:

حيث تمثل القروض و السلفيات أهم عنصر من عناصر إيرادات هذه البنوك، أما بالنسبة للأوراق المالية، فإن المصارف تستثمر جانبا من أموالها في شراء هذه الأوراق، وتتمثل أهم عناصر إيرادات الاستثمارات المالية في: أرباح الأسهم، فوائد السندات، أرباح بيع الأسهم و السندات، أما الجزء الآخر الذي تحقق البنوك منه إيراد، فهو قيامها بخصم الأوراق التجارية، خاصة الكمبيالات المخصومة.

2.1.1. عمولات مقبوضة:

أهمها تلك التي يحصلها المصرف التجاري من فتح الاعتمادات المستندية، و إصدار خطابات الضمان[3]، و أيضا ايرادات خدمات الأوراق المالية مثل شراء او بيع الأوراق المالية لمصلحة العملاء[4]

و يمكننا التطرق فيمايلي لبعض العوائد المتعلقة بالأوراق المالية، حيث تساعدنا في توضيح العلاقة بين العائد و المخاطرة.

---

[1]-طارق عبد العال حماد،تقييم أداء البنوك التجارية-تحليل العائد و المخاطرة-،الدار الجامعية، مصر، 1999،ص.69.

[2]-عبد الغفار حنفي؛عبد السلام أبو قحف، إدارة البنوك و تطبيقاتها، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000، ص.220.

[3]- صلاح الدين حسن السيسي،نظم المحاسبة و الرقابة و تقييم الأداء في المصارف و المؤسسات المالية، الطبعة الأولى،دار الوسام للطباعة والنشر،بيروت، 1998، ص ص.42-45.

[4]-طارق عبد العال حماد،مرجع سبق ذكره، ص.70.

3.1.1.عوائد الأسهم:

أ)معدل العائد المحتمل:

معدل العائد المحتمل =	السعر المتوقع +(سعر بيع السهم-سعر شراء السهم) / سعر شراء السهم	100x

ب)معدل العائد المتوقع:

لأن العائد المحتمل غير مؤكد، فإنه من المفضل عمل توزيع احتمالي، بمعنى تقدير العائد المحتمل في ظل عدة ظروف اقتصادية و احتمالات حدوثها، ثم تقدير العائد المرجح بالاحتمالات و الذي يسمى بالعائد المتوقع، و يحسب كالآتي:

العائد المتوقع = (العائد المحتمل الاحتمال)

معدل العائد المطلوب:)ج

هو العائد الذي يطلبه (يأمل في تحقيقه) المستثمر حتى يقبل على شراء السهم، و يساوي:

العائد المطلوب = العائد الخالي من الخطر + بدل المخاطرة

حيث أن:

العائد الخالي من الخطر هو سعر الفائدة الخالي من الخطر، أما بدل المخاطرة فهو جزء من العائد يحصل عليه المستثمر لكي يعوضه عن المخاطرة[5].

4.1.1.عوائد السندات:

وهناك أكثر من مفهوم للعائد :

أ)العائد الاسمي:

أي سعر الفائدة المسمى في السند عند إصداره.

ب)معدل العائد المرتقب:

[5]- محمد عبده مصطفى،تقييم الشركات و الأوراق المالية لأغراض التعامل في البورصة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص ص.20-22.

هو العائد المركب المتوقع تحقيقه طوال فترة السند حتى تاريخ استحقاقه، ويتم حسابه بالتقريب وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد المرتقب} = \frac{\dfrac{\text{قيمة اسمية} - \text{قيمة سوقية}}{\text{الفترة حتى تاريخ الاستحقاق}} + \text{مبلغ الفوائد}}{\dfrac{\text{قيمة اسمية} + \text{قيمة سوقية}}{2}} \times 100$$

و الشكل الموالي يوضح لنا العلاقة بين العائد و المخاطرة.

الشكل رقم 01: العلاقة بين العائد و المخاطرة

منحنى العلاقة بين العائد والخطر

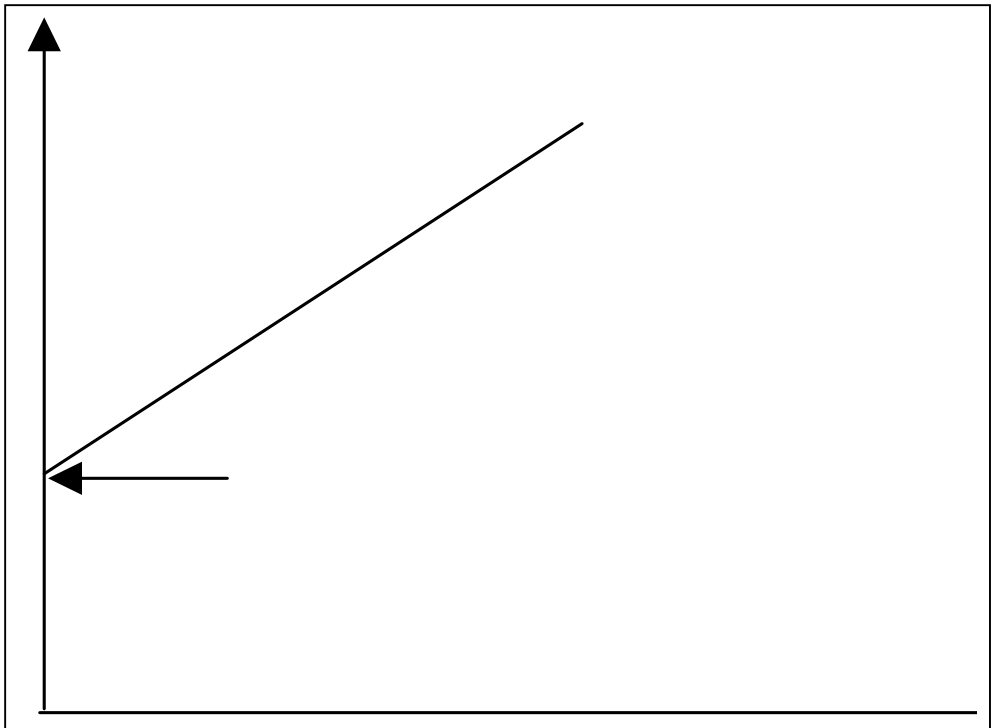

الانحراف المعياري للعائد

المصدر: عبد الغفار حنفي،مرجع سبق ذكره، ص.320..

معدل العائد خالي الخطر

2.1.المخاطر البنكية:

تواجه البنوك التجارية نتيجة قيامها بوظائفها العديد من المخاطر خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، وفي مايلي يمكننا التطرق إلى أهم هذه المخاطر:

1.2.1.مخاطر الائتمان:

يواجه البنك عند منح القروض مشكلة تقدير المخاطر المتعلقة بالقرض، و يحاول التحكم فيها أو التخفيف من آثارها التي قد تمتد ليس فقط إلى عدم تحقيق البنك للعائد المتوقع من القرض، وإنما إلى خسارة الأموال المقرضة ذاتها[6].

و تنقسم مخاطر الائتمان إلى نوعين، فمنها الخاصة و تتعلق بالعميل،وطبيعة نشاطه، كما قد يرتبط هذا النوع من المخاطر بالبنك مانح الائتمان.

أما المخاطر العامة فهي من المخاطر التي يصعب التنبؤ بها، و تخرج عن إرادة كل من العميل و البنك [7]، مثل مخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التضخم، مخاطر الدورات التجارية التي تصيب الاقتصاد القومي، كموجات الكساد مثلا، إضافة إلى مخاطر السوق ، التغير في الأنظمة الاقتصادية أو السياسية.

2.2.1.مخاطر السيولة:

يكون هذا الخطر نتيجة عدم توفر سيولة لمواجهة الطلب على سحب الأموال، و يظهر في حالة سحب الودائع من طرف العملاء و عدم توفر سبل الاقتراض من السوق النقدي.

فهذا الخطر يكون أساسا عند عدم كفاية الأصول المتداولة لتغطية الديون قصيرة الأجل، أي الحالة أين تقوم المؤسسة بتمويل احتياجات طويلة الأجل عن طريق موارد قصيرة الأجل.

3.2.1.مخاطر معدل الفائدة:

و هي الخسائر المرتبطة بالتغير غير المرغوب في سعر الفائدة،حيث يؤثر على قيمة عناصر الميزانية وعوائدها[8]،

---

[6]-محمد صالح الحناوي، سيدة عبد الفتاح عبد السلام،المؤسسات المالية-البورصة و البنوك التجارية-، الدار الجامعية، مصر، 2000،ص.274.

[7]- أحمد غنيم،صناعة قرارات الائتمان و التمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، بدون دار و بلد نشر، 2002، ص.74.

[8] - P.Charles, Economie et gestion bancaire,Dunod,Paris, 1999,p.75

ترتبط مخاطر معدلات الفائدة بالتغير الحقيقي في السعر الحالي أو المستقبلي و لعنصر من عناصر الأصول أو الخصوم [9].

فاستثمار المصرف لجانب كبير من موارده في أوراق مالية طويلة الأجل، لا يؤمن عواقبه، حيث قد يتعرض المصرف إلى خسارة إذا ما تصادف ارتفاع سعر الفائدة وقت اضطراره لبيعها[10].

4.2.1.مخاطر التشغيل:

تشير مخاطر التشغيل إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع، فهي ترتبط بالأعباء و عدد الأقسام أو الفروع و عدد الموظفين، و بما أن أداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها البنك، فإن نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام البنك في تقديم المنتجات كفء أم لا[11].

5.2.1.مخاطر رأس المال:

و يرجع وجود هذه المخاطر إلى عدم كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث، و بالتالي تأثير هذه الخسائر على المودعين و الدائنين، و لهذا تهتم البنوك المركزية دائما بكفاية رأس المال بالنسبة للمصارف، حيث يعتبر ضمان لحقوق المودعين و الدائنين[12]

6.2.1.مخاطر أخرى:

نظرا لتعامل البنوك مع الأنشطة الدولية، فغالبا ما تتحمل مخاطر إضافية مثل مخاطر البلد، و التي تنتج عن اتخاذ بلد المقترض قرار بعدم تسديد القرض أ و بعدم تزويد المقترض بالعملة الصعبة التي يحتاجها لتسديد قرضه للبلد المعني[13].

فخطر البلد هو ذلك الخطر المرتبط بتوقف المقترض المقيم في بلد آخر يتعرض لمخاطر عن تسديد حقوقنا، و هذا نتيجة لتعرض بلده للحرب مثلا، أو لكارثة طبيعيـــة، أو أي ظـــروف اقتصـــادية أخـــرى[14].

هناك مخاطر أخرى يمكن أن يتعرض لها المصرف مثل مخاطر الصرف، حيث يواجه المصرف هذا النوع من الأخطار نتيجة قيامه بمعاملات بعملة غير عملة بلده، حيث تتعرض هذه العملة للتغير في أسعار صرفها[15]

إذن فخطر الصرف هو الخسائر الناتجة عن التغير في قيمة الحقوق أو الديون المسجلة بالعملة الصعبة في حسابات البنك[16].

---

[9] -V.Debelset autres, es risques financiers de l entreprise,Economica,Paris, 1992,p.266.

[10]- زياد سليم رمضان، محفوظ احمد جودة، إدارة البنوك، الطبعة الثانية، دار الميسرة للنشر و التوزيعو الطباعة، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1996،ص.284.

[11]- طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص ص.73-74.

[12]- زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره،ص.285.

[13] -P.Charles,op.cit.,p.72.

[14] - M.Rouach,G.Naulleau,1998,Le contrôle de gestion bancaire et financier,3eme edition,Banque Editeur,Paris,p.312.

[15] - M.Debeauvais,1992,

[16] - M.Rouach,G.Naulleau,op.cit.,p.312.

2.المحيط البنكي الجديد:

إن ظاهرة العولمة، و العولمة المالية خاصة، فرضت على البنوك التجارية العديد من التغييرات منها ما أ ثر عليها سلبا و زاد من مخاطرها، و منها ما أثر عليها إيجابا و زاد من عوائدها و حجمها. لهذا سنتناول فيمايلي التحولات التي حدثت في الجهاز المصرفي كنتيجة للعولمة:

1.2.البنوك الشاملة:

البنك الشامل هو ذلك البنك الذي يحصل على موارده المالية من كافة القطاعات و الفروع الاقتصادية في داخل البلاد و خارجها من ناحية، و يقدم الائتمان لكافة القطاعات أيضا. بالإضافة إلى تقديمه لتوليفة واسعة من الخدمات المصرفية[17] .

فالبنوك الشاملة تجمع بين الوظائف التقليدية لبنوك الودائع، كما أنها تقوم بأعمال الوساطة الاستثمارية، فضلا عن أعمال التأمين، مستغلة في ذلك توزيع المخاطر على أكبر عدد من العملاء و تنويع كامل للأعمال و الوظائف، حيث أنها أضافت إلى أعمالها المشتقات المالية و العقود المستقبلية و كافة الأدوات المستحدثة في الاستثمار و إدارة المخاطر المالية[18] .

فهذا النوع من البنوك يجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار و الأعمال، أي أنها تقوم بأعمال كل البنوك[19] .

2.2.غسيل الأموال:

إن تعبير غسيل الأموال أو الجريمة البيضاء، من التعبيرات التي أصبحت تتداول مؤخرا في كافة المحافل المحلية و الإقليمية و الدولية المهتمة بالجرائم الاقتصادية و الأمن الاجتماعي و الأمن الاقتصادي[20] .

و يمكن تعريف غسيل الأموا ل بأنها:" هي عملية تدوير الأعمال الناتجة عن الأعمال غير المشروعة في مجالات و قنوات شرعية، لإخفاء المصدر الحقيقي لهذه الأموال، و تبدو كما لو كانت قد تولدت من مصدر مشروع[21] .

حيث تمارس هذه الأنشطة غير المشروعة من خلال ما يسمى الاقتصاد الخفي، و أهم هذه الأنشطة: تجارة المخدرات، الاتجار في الأسلحة المحظورة، الرشاوى،... إلخ.

---

[17]- محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الاتمان امصرفي، منشاة المعارف، الاسكندرية، 1997، ص.43.

[18]- طلعت أسعد عبد الحميد،الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، الطبعة العاشرة، مكتبة الشقرى، مصر، 1998، ص.25.

[19]- عبد المطلب عبد الحميد، اعومة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2001 ، ص38.

[20]- حمدي عبد العظيم،غسيل الأموال في مصر و العالم، ط1، بدون دار نشر ،مصر، 1997،ص.5.

[21] .-ww.annabaa.org.

و نظرا لتزايد انتشار هذه الظاهرة، تم مكافحتها بالعديد من الطرق، آخرها إعداد برامج لوجيكا المتطورة لمكافحة غسيل الأموال، حيث تتيح إجراء عمليات التحري الدقيقة و المراقبة الحديثة للتبادلات المالية بين حسابات العملاء.

3.2.الاندماج المصرفي:

إن من الآثار الاقتصادية الهامة للعولمة، ظاهرة الاندماج المصرفي سواء بين كل من البنوك الكبيرة و الصغيرة، و بين البنوك الكبيرة و بعضها البعض، حيث يقصد بالاندماج المصرفي" اتحاد بنكين أو أكثر أو انصهار بنكين أو أكثر في بنك واحد قد يتخذ اسما جديدا، فقد يكون الاندماج أفقيا حيث يتم بين بنكين يعملان في نشاط واحد، أو اندماج عمودي و الذي يتم بين البنوك الصغيرة في مختلف المناطق داخل البلد، بالبنوك الرئيسية في المدن الكبرى، وهناك الاندماج المختلط الذي يتم بين بنكين أو أكثر، يعملان في أنشطة مختلفة وغير مترابطة"[22]

فلقد بلغت عمليات الاندماج المصرفي عام 2001 حوالي 2.6 تريليون دولار، بزيادة نسبتها 54% عن عام 2000، على مستوى العالم، منها 1.62 تريليون دولار في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها.

كما تشهد المنطقة العربية وعيا متزايدا لعمليات الدمج ضمن القطاع المصرفي، حيث حصلت عدة عمليات دمج بين بعض المصارف في: لبنان، السعودية، سلطنة عمان، البحرين، المغرب، تونس، الأردن و السودان.

فعمليات الاندماج المصرفي تساعد على مواجهة المنافسة الدولية و مواكبة متطلبات عصر التحديث و العولمة و الارتقاء بمعايير العمل إلى المستويات الدولية المتعارف عليها[23] .

4.2. خوصصة البنوك:

من نتائج العولمة على الجهاز المصرفي، نجد خوصصة البنوك، و التي ترتبط عموما بظاهرة الخوصصة بشكل عام، و التي تتلخص دوافعها في مواجهة التحديات التي تواجه النشاط المصرفي في ظل المتغيرات المصرفية العالمية، و التكيف مع ما جاءت به اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية في إطار منظمة التجارة العالمية، التي وقعت عليها أكثر من 100 دولة في سنة2000[24].

3.تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد و المخاطرة:

تهدف المجتمعات الانسانية على اختلافها إلى تحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة، و ذلك بما يرفع معدلات نموها الاقتصادي، و لهذا أعطي لمعدلات الأداء أهمية بالغة خاصة في المؤسسات الصناعية، إلا أن هذه المعدلات صعبة القياس في المؤسسات الخدمية كالبنوك مثلا، بالرغم من ذلك فقد اكتسب موضوع تقييم أداء البنوك التجارية أهمية خاصة نظرا للدور المتميز الذي تلعبه هذه البنوك في الاقتصاد القومي.

1.3. تقييم الأداء البنكي و مؤشراته:

[22]- محمد زيدان، النظام المصرفي الجزائري و تحديات العولمة، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري، قالمة،2001،ص.33.

[23] - www.alwatan.com.

[24]- محمد زيدان، مرجع سبق ذكره.

1.1.3.تقييم أداء البنوك التجارية:

يهدف تقييم الأداء في مجال البنوك لتجارية إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها [25]، و تعتبر المقارنة الزمنية والنشاطية لأداء البنك التجاري من أهم أدوات تقييم الأداء، فالمقارنة الزمنية تتم بمقارنة مؤشرات نفس البنك على مدى الفترات الزمنية الماضية، وبالتالي يمكن التعرف على تطور المؤشرات خلال السلسلة الزمنية، وتبين مدى التقدم في الأداء أو درجة السوء فيه، أما المقارنة بمؤشرات النشاط، فإن لها أهمية خاصة، حيث تبين نقاط القوة و الضعف في البنك بالنسبة للقطاع المصرفي[26]. ومن المستحيل تغيير الأداء الماضي من خلال تقييم هذا الأداء، لكن يبقى هذا التقييم بمثابة الخطوة الأولى في تخطيط الأداء المستقبلي [27] .

2.1.3.مؤشرات تقييم الأداء:

إن تحليل الكشوفات سوف يساعد في تقديم نتائج تمكن من تحديد نقاط القوة والضعف وفرص الاستثمار، كما تقدم معلومات للمستثمرين و الدائنين وغيرهم، و ذلك بحساب المؤشرات و النسب المالية التي تساعد على تحديد الكفاءة و الفعالية، كما أنها تقوم بتفسير العلاقة بين المتغيرات بشكل يسمح باستخراج النتائج بشكل أسهل[28].
ولهذا يعد اختيار و تركيب مؤشرات الأداء من أهم مراحل عملية تقييم الأداء، و ركيزة رئيسية من ركائزها [29].
ومن أهم مؤشرات تقييم الأداء من حيث العائد و المخاطرة مايلي:

أ- مقاييس العائد:

العائد على حقوق الملكية= صافي الدخل/ الأموال الخاصة

العائد على الأصول = صافي الدخل / الأصول

الرفع المالي = إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية

هامش الربح = صافي الدخل / إجمالي الإيرادات

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

هامش الفائدة الصافية = دخل الفائدة الصافي / الأصول التي تولد مكاسب

معدل العائد على الودائع = الفائض القابل للتوزيع / الودائع

ب-مقاييس المخاطرة:

1-مخاطر السيولة:

أصول سائلة)/ إجمالي الودائع—(مستحق للمصارف

---

[25]- صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص.232.

[26]- محمد سويلم، ب.ت،ص.202.

[27]- عبد الغفار حنفي،عبد السلام أبو قحف،مرجع سبق ذكره، ص.257.

[28]- حمزة محمود الزبيدي،مرجع سبق ذكره، ص.85.

[29]-صلاح الدين حسن السيسي،مرجع سبق ذكره ، ص ص.242-243.

إجمالي حقوق الملكية/ الأصول

المعدل النقدي = نقدية بالخزانة + أرصدة بالبنك المركزي و لدى المراسلين

الودائع+ الأرصدة المستحقة للبنوك و المراسلين

(النقدية+ المستحق على المصارف)/ إجمالي الأصول.

إجمالي الودائع الجارية /إجمالي الودائع الادخارية و الآجلة

2- مخاطر سعر الفائدة:

أصول حساسة اتجاه معدل الفائدة – خصوم حساسة اتجاه معدل الفائدة

3- مخاطر الائتمان:

القروض المتأخرة عن السداد/ محفظة القروض

حق الملكية / إجمالي محفظة القروض

قروض وسلفيات قصيرة الأجل / الأصول

مخصصات خسائر القروض/ إجمالي القروض و الإيجارات

4- مخاطر رأس المال:

إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول

حقوق الملكية / أصول ذات مخاطر

5- مخاطر التشغيل:

إجمالي الأصول / عدد العمال

مصروف العمالة / عدد العمال.

2.3. التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء البنكي:

يعتبر التحليل المالي من أهم الطرق المستخدمة في تقييم الأداء سواء لمنشآت الأعمال أو البنوك التجارية، فهو من أهم مواضيع الإدارة المالية، و ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم[30].

فالتحليل المالي يتكون من مجموعة من المفاهيم، الطرق و الوسائل التي تسمح لنا بإعطاء فكرة حول الوضعية المالية للمؤسسة، و الأخطار التي تواجهها[31] .

ومن أهم أساليب تحليل القوائم المالية لبنك تجاري نجد التحليل الرأسي و الأفقي.

[30]- ناصر دادي عدون،تقنيات مراقبة التسيير، طبعة2000 دار المحمدية العامة ، الجزائر، 2000، ص.11.

[31] - E.Cohen,1997.

1.2.3. التحليل الرأسي:

و يقوم على أساس دراسة العلاقة بين البنود المالية المختلفة بالقائمة المالية عن فترة زمنية محددة، أو في تاريخ إعداد القائمة، بهدف تحديد الوزن النسبي لكل بند من بنود القائمة بالقياس إلى مجموع هذه القائمة، و كذا بالقياس إلى باقي البنود، أي قياس العلاقة النسبية للمفردات في قائمة واحدة.

2.2.3.التحليل الأفقي:

و يقوم هذا الأسلوب على أساس تحليل القوائم المالية لعدد من الفترات المالية المتعاقبة، مع اختيار واحدة من تلك الفترات لتكون الأساس، و هذا بغرض تحليل الاتجاهات و التطورات المالية المصاحبة لبنود القوائم، و تحديد أوجه القوة و الضعف فيها، و كذا التعرف على أسبابها، وذلك بهدف وضع الخطط و السياسات، و اتخاذ القرارات المالية و الإدارية المناسبة [32].

4- العلاقة بين البنوك التجارية العمومية و المؤسسات الاقتصادية العمومية عبر الإصلاحات:

لقد عمدت الجزائر منذ استقلالها على بناء جهاز مصرفي يتماشى و التنمية الاقتصادية، واعتمدت في ذلك على العديد من الإصلاحات و التغييرات، خاصة في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، حيث انتقل النظام المالي من نظام يعتمد على نوع واحد من البنوك، لعبت فيه الخزانة دورا مباشرا في تمويل الاقتصاد بتوجيه الائتمان من خلال البنوك التجارية العمومية، إلى نظام مالي يعتمد على قواعد السوق.

فإلى غاية سنة 1986، كانت البنوك تمثل حلقة وصل فقط بين الخزينة و المؤسسات العمومية، لكن منذ صدور القانون رقم 88-01 المؤرخ في 22جمادى الأولى 1408هـ الموافق لـ 12 جانفي 1988 و الذي يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، تغيرت العلاقة بين البنوك و مختلف المتعاملين الاقتصاديين، خاصة المؤسسات الاقتصادية.

فلقد نصت المادة 07 من هذا القانون، على تمتع المؤسسة العمومية الاقتصادية بالأهلية القانونية الكاملة، فتشترط و تلتزم و تتعاقد بكيفية مستقلة بواسطة أجهزتها المؤهلة لهذا الغرض[33].

كما نجد أيضا القانون رقم 88-06 المؤرخ في 22 جمادى الأولى 1408هـ الموافق لـ 12 جانفي 1988 يعدل و يتمم القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض، و الذي أدخل

[32]- صلاح الدين حسن السيسي،مرجع سبق ذكره ، ص.251

[33]-. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12.

تعديلات مختلفة ، منها الاستقلالية المالية للبنك المركزي ومؤسسات القرض و اعتبرهما مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية[34].

ثم جاء القانون 90-10 المؤرخ في 19 رمضان 1410هـ الموافق لـ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض [35]، و هو من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، حيث اعترف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي [36]، ثم تلاه الإصلاح الاقتصادي الشامل لعام 1994(برنامج التصحيح الهيكلي).

فلقد تغيرت العلاقة الجوهرية بين البنوك و المؤسسات الاقتصادية العمومية، خلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، حيث لم تعد البنوك مجبرة على تمويل هذه المؤسسات، و أصبح لها الحرية في ذلك، بعد اعتبارها مؤسسة تجارية هدفها تحقيق الربح و العوائد بأقل التكاليف و المخاطر،و بناءا على ذلك قامت السلطات باتخاذ العديد من الإجراءات بهدف تطوير عملية الوساطة البنكية، و ضمان التخصيص الجيد للموارد، وذلك بقيامها بتطهير و إعادة هيكلة البنوك العمومية خلال سنوات التسعينات، حيث اعتمدت عملية التطهير المالي لهذه البنوك على إعادة شراء الحقوق البنكية غير الفعالة على المؤسسات العمومية من طرف الخزينة، فلقد بلغت هذه الحقوق سنة 1991-1992 حوالي 275.4 مليار دج وهي الخطوة الأولى، أما الخطوة الثانية فكانت خلال الفترة 1996-1998 ، فقد بلغت الحقوق غير الفعالة 168.7 مليار دج، تم إعادة شرائها من طرف الخزينة بواسطة سندات لمدة 12 سنة و بمعدل فائدة 10%.

أما خلال الفترة 2000-2001 فتم التركيز على إعادة شراء حقوق المؤسسات التي تم حلها، حيث ارتفع المبلغ الإجمالي لهذه الحقوق إلى 346.5 مليار دج[37].

وهي الخطوة الثالثة.

و الجدول التالي يبين لنا حصيلة التطهير المالي لنهاية سنة2000 و 2001.

الجدول رقم 01: ميزانية التطهير المالي للبنوك(ماعدا صندوق التوفير) المبالغ بـــ: مليون دج.

	نهاية 2000	نهاية 2001
الاتفاقيات المدعمة للخطوتين الأوليتين لعمليات إعادة شراء حقوق البنوك	238.730	214.857
الاتفاقيات الموقعة للخطوة الثالثة لإعادة شراء حقوق البنوك	346.228	311.605
مجموع السندات الحازة من طرف البنوك	**584.958**	**526.462**

.Source : Banque d'Algérie ,Rapport 2001

[34]- المادة 02 من القانون 88-06.

[35]- الجريدة الرسمية، العدد 16.

[36]- الطاهر لطرش، 2000.

[37] - Banque d'Algerie,Rapport 2001,p.52.

أما بالنسبة لإعادة الرسملة، فلقد تم إعادة رسملة بنك الجزائر الخارجي و بنك القرض الشعبي الجزائري في سنة 1995، حيث كانت هذه العملية مصحوبة بتوقيع عقود أداء بين الحكومة و مديري البنوك، أين يتحمل مديرو البنوك المسؤولية الخالصة عن احترام نسب كفاية رأس المال، كما منحت البنوك استقلالية متزايدة في اتخاذ القرارات بشأن توزيع الائتمان ،وعلى الأخص رفض تقديم أي قروض للمشاريع ذات المخاطر المالية[38]. والجدول التالي يبين المبالغ المخصصة لإعادة رسملة البنوك:

الجدول رقم 02:إعادة رسملة البنوك وصندوق التوفير

السنة	نقدا	سندات مساهمة
1991	8800	
1993	9000	
1995	14000	24900
1997	18000	10000
2001	24600	25200
المجموع	74400	60100

Source : Banque d'Algérie , Rapport 2001.

5. تقييم أداء القرض الشعبي الجزائري من حيث العائد و المخاطرة:

1.5.لمحة عن القرض الشعبي الجزائري:

أنشئ القرض الشعبي الجزائري سنة 1966 برأسمال قدره: 15 مليون دج، حيث أوكلت له وظائف كانت من اختصاص : البنك الشعبي التجاري و الصناعي بالجزائر، وهران وعنابة، قسنطينة، بالإضافة إلى بنوك أجنبية : بنك الجزائر مصر، شركة مرسيليا للقرض، و المؤسسة الفرنسية للقرض و البنك .

و تطور رأس مال البنك إلى أن بلغ 21.6 مليار دج، كما بلغت عدد الحسابات لدى البنك 945155 حساب سنة 2000 بعد أن كانت 506691 حساب سنة 97.

أما بالنسبة للنشاط الدولي للقرض الشعبي الجزائري، فلقد بلغ حجم الأعمال التي قام بها البنك سنة 1997 حوالي 617 مليون دولار، ثم ارتفع إلى 991 مليون دولار سنة 2000.

2.5.حساب و تحليل مؤشرات العائد و المخاطرة للقرض الشعبي الجزائري:

1.2.5.مؤشرات العائد:

الجدول رقم 03: مؤشرات العائد (%).

	1997	1998	1999	2000	نسب القطاع

[38]- كريم النشا شيبي و آخرون،الجزائر: تحقيق الاستقرار و التحول الى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن ، 1998،ص.68.

العائد على حقوق الملكية	0.19	1.05	1.31	6.86	14
العائد على الأصول	0.014	0.07	0.09	0.5	1
الرفع المالي	13.47	13.66	14.42	13.60	14 مدة
هامش الربح	0.25	1.5	2.18	8.35	9
منفعة الأصول	5.76	5.14	4.18	6.04	/
العائد على الودائع	0.03	0.15	0.17	0.81	/
صافي هامش الفائدة	1.32	1.84	0.05	3.1	5

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات البنك.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشرات العائد حققت في مجملها ارتفاعا مقبولا من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة 1997-2000، وخاصة خلال الفترة 99-2000، حيث لاحظنا أن هذه المؤشرات ارتفعت بنسب كبيرة تجاوزت في معظمها 100%، حيث ارتفع العائد على حقوق الملكية بـــ 423.66% ، و العائد على الأصول بـــ 455.56%، في حين انخفض الرفع المالي بـــ(-5.68%)، وهو انخفاض طفيف راجع لانخفاض أصول البنك من 347 مليار دج سنة 99 إلى 342 مليار دج سنة 2000.

فعموما كانت مؤشرات العائد الخاصة بالقرض الشعبي الجزائري، تدل على تطور أدائه من سنة لأخرى، و من الأفضل العمل على رفع تلك المؤشرات حتى تبلغ النسب النمطية للقطاع، و ذلك باتباع استراتيجية تسيير الأصول و الخصوم.

2.2.5.مؤشرات المخاطرة:

الجدول رقم 04: مؤشرات المخاطرة(%)

	1997	1998	1999	2000	نسب القطاع
مخاطر السيولة:					
(أصول سائلة -مستحق للمصارف) / إجمالي الودائع	18.85	12.75	12.18	15.43	10
المعدل النقدي:	18.32	13.80	15.45	15.86	/
مخاطر الائتمان:					
قروض متأخرة عن السداد / محفظة القروض	/	37.2	34.06	28.33	/

مخاطر رأس المال:					
نسبة كوك	/	31.80	25.28	22.25	≤8
مخاطر سعر الفائدة:					
أصول ذات التأثر بأي تقلب في سعر الفائدة	88.6	71.9	68.6	73.7	
خصوم ذات التأثر بأي تقلب في سعر الفائدة					
مخاطر التشغيل: المبالغ بالآلاف					
ربحية العامل	11.018	61.684	75.088	401.754	

من خلال هذا الجدول نلاحظ أنه بالنسبة لمخاطر السيولة كانت النسبة الأولى تفوق النسبة النمطية للقطاع، وهو ما يعني وجود نقدية إضافية تزيد عن حاجة البنك، فبإمكانه استغلالها و استثمارها في مجالات مربحة و مدرة لعائد، أما مخاطر الائتمان فنلاحظ أن نسبة القروض المتأخرة عن السداد كانت مرتفعة و تمثل نسبة معتبرة من إجمالي القروض، لذلك على البنك العمل على تخفيض هذه النسبة ، و ذلك من خلال الدراسة الدقيقة للوضعية المالية للمقترضين، و رفع نسبة احتياطي خسائر القروض، و بالنسبة لمخاطر رأس المال، فالبنك يحترم المعيار الذي أقرته لجنة بازل و هو (8%)، أما مخاطر سعر الفائدة فنسبتها تدل على أن الأصول ذات التأثر بتقلب سعر الفائدة أقل من الخصوم من نفس النوع، وهو ما يشكل خطرا على البنك، حيث أن صافي دخل الفائدة سوف يتأثر بعلاقة عكسية مع التغير قصير الجل في معدلات الفائدة. أما النسبة الأخيرة و المتعلقة بمخاطر التشغيل، والخاصة بربحية العامل، فتدل على المساهمة الفعالة لليد العاملة في رفع أرباح البنك، و بما أن عنصر العمل يحقق ربحية متزايدة فبإمكان البنك التفكير في توظيف عمالة إضافية.

خاتمة:

إن التغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي على مختلف الأصعدة، كان لها تأثير هام على البنوك باعتبارها الدعامة الأساسية لأي اقتصاد، فلقد وجدت البنوك التجارية نفسها أمام منافسة قوية تفرض عليها إثبات وجودها، وذلك طبعا من خلال تحسين أدائها، زيادة عوائدها، و التخفيف من المخاطر التي تواجهها، و الرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها حتى تواجه متطلبات المحيط البنكي الجديد الذي أصبحت تعمل فيه.

فلقد انتهجت الجزائر العديد من الإصلاحات في مجال القطاع البنكي، حيث صدرت عدة قوانين بهذا الخصوص أهمها القانون رقم 88-01 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية ، و القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد و القرض، حيث حصلت المؤسسات العمومية بما في ذلك البنوك التجارية استقلاليتها على اثر صدور القانون الأول، في حين ساعد القانون الثاني على تهيئة البنوك التجارية العمومية الجزائرية للعمل وفق آليات اقتصاد السوق.

فمن خلال المؤشرات التي حصلنا عليها بالنسبة لبنك القرض الشعبي الجزائري، فإنها تدل على تحسن أدائه من سنة إلى أخرى، و ذلك بعد مقارنتها بمعدلات القطاع النمطية، و للحكم على أدائه بشكل جيد، يجب مقارنته بغيره من البنوك المحلية، ثم مقارنته بالبنوك الأجنبية و ذلك لملاحظة الفرق في الأداء و محاولة ايجاد أسبابه، و بالتالي تحديد نقاط القوة و الضغف ، من أجل تدعيم نقاط القوة في البنك وتلافي نقاط الضعف.